

## رسالة «الوضع القائم»

### إحدى ركائز تنظيم العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل

المتزمتين، بادرت قيادة «اليشوف» إلى طمأنة المتدينين الذين تخوفوا من المس بمكانة الديانة اليهودية ومؤسساتها في الدولة الوشيكة ذات الطابع العلماني. لهذه الأهداف، قرّرت قيادة مجتمع اليشوف إعلام المتدينين بقرارها المحافظة على «الوضع القائم» في ما يتعلق بالقضايا العقائدية اليهودية الأساسية المعمول بها في فترة الانتداب البريطاني، كما قرّرت التلميح للمتدينين أن الخلاف المبدئي في قضايا الدين والدولة لن يخضع مستقبلاً لحسم الأكثرية في مؤسسات الدولة، وإنما سيحل بالتسوية فقط.

في ١٩ حزيران ١٩٤٧، أرسلت إدارة الوكالة اليهودية رسالة وقّعها دافيد بن غوريون، والحاخام يهودا ليب فيشمان ميمون وإسحق جرينباوم (إنظر نصها أدناه) تضمنت تلميحات مهمة في أربعة مجالات أساسية تشكل أساس الدين اليهودي، هي: قدسية السبت، أحكام الطعام الحلال (الكشير)،

نتناول في زاوية الأرشف في هذا العدد إحدى ركائز تنظيم العلاقة بين الدين والدولة والعلاقات الدينية- العلمانية عامة في إسرائيل منذ إقامة الدولة في العام ١٩٤٨ حتى الوقت الراهن، وهو ما يصطلح على تسميته في إسرائيل «ترتيب (اتفاق) الوضع القائم» Status quo.

بدأت نقاشات جدية حول دور الدين ومكانته في الدولة المخطّط قيامها بحسب قرار التقسيم بين قيادات اليهود المتدينين والقيادة العلمانية لمجتمع المستوطنين «اليشوف»، منذ السنوات الأخيرة لحكم الانتداب البريطاني وعلى امتداد الفترة التي كان يجري فيها وضع الخطط لتقسيم فلسطين ومنح جزء منها للمهاجرين المستوطنين اليهود.

مع اتضاح ثبوت فرض خطة تقسيم فلسطين خلال العام ١٩٤٧، والانتقال من مجتمع المستوطنين إلى إقامة دولة يهودية، وبهدف حشد دعم قيادة المتدينين

قضايا الأحوال الشخصية، ومسألة التعليم المستقل للمتدينين اليهود.

ما زالت رسالة «الوضع القائم» هذه تُعتبر أساساً ترتكز عليه منظومة العلاقات بين الدين والدولة في إسرائيل، وفي كل مرة تُسن قوانين أو تتخذ خطوات عملية نزولاً عند رغبة القوى العلمانية في إسرائيل باتجاه فصل الدين عن الدولة وإلغاء بعض الامتيازات التي يتمتع بها الشباب المتدينون مثل الإعفاء من الخدمة العسكرية تُثار من جديد مسألة خرق اتفاق «الوضع القائم»، وتحرص الأطراف على التأكيد عليه من جديد.

حضرة القدس، ٤٧/٦/١٩

هستدروت أغودات إسرائيل العالمية،

شارع بن يهودا،

عمارة صنصور،

ص. ب. ٣٢٦،

القدس،

السادة المحترمون،

استمعت الوكالة من رئيسها إلى مطلبكم بشأن ضمان قضايا الأحوال الشخصية، السبت، التعليم والحلال في دولة اليهود عندما تقوم في أيامنا.

تماشياً مع ما نقله لكم رئيس الإدارة، فإنه ليس من صلاحية إدارة الوكالة أو أي هيئة أخرى أن تقرر دستور الدولة اليهودية عندما تتأسس. فإقامة الدولة تحتاج إلى مصادقة الأمم المتحدة، وهي مصادقة غير ممكنة إذا لم تُكفل حرية الضمير في الدولة لجميع مواطنيها، وإذا لم يكن واضحاً أنه ليس ثمة نية لإقامة دولة ثيوقراطية. سوف يكون في الدولة مواطنون غير يهود- مسيحيو ومسلمون، ومن الجلي أنه يتحتم سلفاً أن تُكفل مساواة الحقوق الكاملة لجميع المواطنين وينعدم الإكراه أو التمييز في شؤون الدين كما في أي شأن آخر.

عرفنا، بسرور، أنكم تدركون أن ليس ثمة أي هيئة مخولة بأن تقرر سلفاً دستوراً للدولة، وأن الدولة سوف تكون، في بعض المجالات، حرة في وضع دستورها ونظامها وفقاً لإرادة مواطنيها.

يضاف إلى ذلك أن الإدارة تأخذ مطلبكم بعين الاعتبار، وتدرك أن هنالك أموراً لا تقلق الأعضاء في

أغودات إسرائيل فحسب وإنما كثيرين من المؤمنين بدين إسرائيل، الموجودين في المعسكرات الصهيونية وخارج جميع الأحزاب، كما تتطرق الإدارة بعين التفهم الكامل إلى مطالبكم، وسوف تعلمكم إدارة الوكالة بموقفها من المسائل التي عرضتموها، وبما ستكون مستعدة لعمله، طالما كان ذلك ضمن ما لديها من تأثير وقدرة على الحسم، من أجل الاستجابة إلى مطالبكم في المسائل المذكورة.

وقد حوّلت الإدارة الأشخاص الموقعين أدناه بصياغة موقفها من المسائل التي ذكرتموها في المحادثة، وبهذا نعلمكم بموقف إدارة الوكالة:

السبت، من الواضح أن يوم الراحة القانوني في الدولة اليهودية سوف يكون يوم السبت، وبالطبع سوف يُمنح الحق للمسيحيين وأبناء أي ديانة أخرى في أن يرتاحوا في يوم عيدهم الأسبوعي.

الحلال، يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن يكون الطعام حلالاً في كل مطبخ رسمي مُعد لليهود. الأحوال الشخصية، يدرك جميع أعضاء الإدارة مدى جدية هذا الأمر والصعوبات الجمة المرتبطة به، وسوف تقوم جميع الهيئات التي تمثلها الوكالة بعمل كل ما يمكن في هذا الشأن لضمان هذه الحاجة الماسة لدى المتدينين وللحوول دون انقسام بيت إسرائيل، لا قدر الله.

التعليم، يُمنح استقلال ذاتي كامل لجميع تيارات التعليم (وللعلم، فإنه معمول بهذا النظام، الآن أيضاً، في الهستدروت الصهيونية وفي كنيسة إسرائيل)، ولن تقوم السلطة بأي عمل يمس بالاعتراف الديني وبالضمير الديني لأي قسم من بني إسرائيل. سوف تقرر الدولة، بالطبع، الحد الأدنى من مواضيع التعليم الإلزامي- اللغة العبرية، التاريخ، العلوم وما إلى ذلك، وتشرف على استيفاء هذا الحد الأدنى، لكنها ستمنح لكل تيار حرية كاملة في إدارة التعليم حسبما يراها، وتتجنب أي مس بالضمير الديني.

مع فائق الاحترام

نيابة عن إدارة الوكالة اليهودية

د. بن غوريون

الحاخام ي. ل. فيشمان، غرينوبيم